247.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

26 **رجب** 1439 –12 **إبريل** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

وزير العدل يحدد ضوابط إيقاف الخدمات الحكومية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 26 رجب 1439هـ - 12 إبريل 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/28716202

الحياة - الرياض

أصدر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، تعميماً يقضي بتحديد ضوابط إيقاف الخدمات الحكومية في ضوء الأنظمة واللوائح والتعليمات ذات الصلة .وشدد التعميم بحسب بيان صحافي أصدرته الوزارة اليوم (الأربعاء)، على ألا يترتب على إيقاف الخدمات الحكومية الصادرة من المحاكم ضرر على التابعين للموقوفة خدماته، وألا يشمل وقف الخدمات الحقوق الأساسية المتعلقة بالعلاج والتعليم والعمل أو توثيق الوقائع المدنية كتجديد الهوية الوطنية، وألا يترتب على وقف الخدمات ضرر عام كإيقاف خدمات المرابطين على الحدود .وأكد الصمعاني في تعميمه أن الهدف الرئيس من إيقاف الخدمات هو إلجاء المنفذ ضده إلى الوفاء بالمطالبة في ما يتعلق بقضاء التنفيذ وإلجاء الموقوفة خدماته للحضور إلى المحكمة في ما يتعلق بقضاء الموضوع، مشدداً على أن وقف الخدمات يجب أن يقتصر على المحقق للمقصود ولا يتعدى لغيره ولا يتوسع فيه وألا يترتب عليه ضرر على التابعين أو إخلال بالحقوق الأساسية، مع التأكيد على أن وقف الخدمات يجب أن يكون بأمر أو قرار قضائي .من جانبه، كشف المتحدث الرسمي لوزارة العدل الشيخ منصور القفاري، أن ما صدر من الوزير بتحديد آلية واضحة ومحددة لإيقاف الخدمات تتوافق مع الأنظمة واللوائح، وتكفل عدم تعدي الضرر على المنفذ ضده، وتضمن عودة حقوق طالب التنفيذ بالسرعة والكفاءة المطلوبة .
وأوضح أن القرار يأتي ضمن جهود الوزارة في تحديث وتطوير آليات العمل وتحسينها بما يضمن سرعة الأداء ورفع جودة العمل، نافياً في الوقت نفسه صحة الأرقام المتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي حول عدد الموقفة خدماتهم من العدل، إذ بلغ إجمالي عدد الموقوفة خدماتهم من محاكم ودوائر التنفيذ خلال العام الجاري نحو 54 ألف مستفيد .وأبان أن القرار راعى عدم تعدي الضرر لتصل لأسرة المنفذ ضده أو المرابطين على الحدود، مؤكداً أن الأنظمة تمنع حرمان المنفذ ضده من رواتبه في حال صدور قرار بحقّه بإيقاف خدماته أو الاستقطاع من حسابه البنكي بموجب قرار محكمة التنفيذ، بل يحق له الحصول على ثلثي الراتب، عدا قضايا النفقة والتي تصل لاستقطاع نصف الراتب، إضافة إلى عدم المساس بمستحقاته من حساب المواطن وبدل غلاء المعيشة .وأشار إلى أنه سبق لوزارة العدل أن أكدت للجهات ذات العلاقة ألا يشمل الحجز على ثلث الراتب مستحقات المدين من حساب المواطن وبدل غلاء المعيشة بناء على المادة 21 من نظام التنفيذ.

«التعليم» تكشف آلية استعداداتها لمواجهة "الجرب" في المدارس

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 رجب 1439هـ - 12 إبريل 2018م
http://www.alriyadh.com/1674497

الرياض - راشد السكران

3

تتابع وزارة التعليم تداعيات حملتها ضد انتشار "داء الجرب" في الميدان التعليمي، والحد من تفشيه بين طلابها وطالباتها، بجميع الوسائل التوعوية، والفرق الميدانية المكثفة، منوهة أن الكشف المبكر عن الحالات المصابة كان بإمكانه أن يساهم في عدم تجاوزه حدود المساحات الضيقة من الأحياء التي ثبت عدم تأهيلها صحيا، مشيرة في إطار الأولوية بمعاينة الحالات إلى أن الوضع التنظيمي لقطاع الصحة المدرسية، وبناء على قرار مجلس الوزراء نص على تحديد ممرض من وزارة الصحة يشرف على خمس مدارس يكون ضمن مهامه تفقد الحالة الصحية للطلاب لاكتشاف الحالات المرضية و إحالتها عند الحاجة، إضافة إلى إنشاء إدارات صحية في المناطق والمحافظات تتبع للتعليم وتقوم بتقديم التربية الصحية و التثقيف الصحي و تقديم الإسعافات الأولية.

و أفادت التعليم من خلال رصدها لحالات الجرب في المدارس و التي دونت احصاءاتها أكثر من 1700 حالة، أنها تنفق ما يتجاوز المليار ريال سنويا للاهتمام بصيانة ونظافة المدارس، ولديها مايتجاوز ال430 عيادة مجهزة مكتبيا وفق المهام المنوطة بها، مؤكدة أن جميع البلاغات التي صدرت من المدارس كانت بين المدارس نفسها وبين المراكز الصحية القريبة منها ، و لم يرد من الشؤون الصحية (إدارة مكافحة الأمراض المعدية) أي تقرير أو خطاب يوضح أن الحالات التي أحيلت إليهم من المدارس قد أظهرت وجود إصابة بمرض الجرب ، برغم التواصل المستمر معهم في جميع الحالات المشابهة.

و نوهت " التعليم " أنه رغم محاولتها الحثيثة للتصدي للداء إلا أنها واجهت صعوبات في عدم إبلاغ المدارس بنوع الإصابة بالمرض إلا بعد أسبوع والتأكد من الاشتباه وتحويلها إلى المركز الصحي، مبينة أن اكتشاف المرض كان من المعلمين و المرشد الصحي في المدارس المصابة، بناء على ماتقتضيه أدوارهم في متابعة صحة الطلاب والطالبات والمتغيرات التي تطرأ عليهم صحيا وتفقد أحوالهم . وهذا ساعد على اكتشاف الحالات في وقت مناسب جدا، والتعامل معها بما يستوجبه الموقف، والحد من انتشاره بين أقران المصابين، إلا أن الظهور الواسع للحالات في وقت واحد مرجعه إلى أن فترة حضانة المرض تمتد بين أسبوعين إلى ستة أسابيع، وكانت بؤرته في أحياء الجالية البرماوية)الميانمارية) بحسب ما تظهره الإحصاءات وبحسب الملاحظ ميدانيا.

وفي ضوء ذلك عقدت الإدارة العامة للتعليم بمكة المكرمة اجتماعا، أقرت خلاله سرعة تشكيل لجنة عليا في الإدارة للحد من انتشار داء الجرب بين الطلبة، والتنسيق مع إدارة الشؤون الصحية لإقامة عيادات طارئة يتوافر فيها فريق مختص للتعامل مع هذه الحالات بالاشتراك مع المرشدين والمرشدات الصحيين في المدارس التي تقع في منطقة انتشار حالات الاشتباه، كما وجهت بتعليق الدراسة في المدارس التي يوجد بها أكثر من (10) حالات مؤكدة، وتنظيفها وتعقيمها احترازا من العدوى، مؤكدة على وجود مرشد/ة صحي/ـة للقيام بدورهم في التوعية الصحية، والتنسيق مع المشرفين التربويين /المشرفات التربويات ، ومراكز الرعاية الصحية الأولية في متابعة الجوانب الصحية للطلاب والطالبات.

وتابع تعليم مكة المكرمة تأكيده على تطبيق التعاميم المتضمنة أهم الإجراءات الصحية، واستمرار العمل بمضامين النشرات الصحية التوعوية المتوفرة في جميع المدارس، مع التأكيد على مديري مكتب التعليم بمتابعة المدارس التي تشرف عليها والتأكد من توفر المرشد/ة الصحي/ـة فيها والاطمئنان على خلوها من حالات الاشتباه بهذه العدوى، وكذلك التأكيد على مشرفي ومشرفات القيادة المدرسية في مكاتب التعليم بتفعيل بنود الميزانية التشغيلية فيما اعتمدت له، وبخاصة ما يتعلق بتوفير أدوات النظافة والتعقيم ، وتوزيع هذه الأدوات على الطلاب والطالبات المشتبه في إصابتهم ،بالإضافة إلى رش المباني المدرسية التي تم التأكيد عليها في التعميم رقم (39491650)وبتاريخ 1439/4/1 هـ إضافة إلى التأكيد على مشرفي ومشرفات الشؤون الصحية المدرسية في متابعة المدارس التي وجدت فيها حالات اشتباه ، ومضاعفة الجهد وتكثيف التوعية خلال هذه الفترة و تنفيذ زيارات ميدانية تفقدية عاجلة للمدارس التي فيها حالات اشتباه من قبل جميع القيادات التعليمية وعلى رأسهم المدير العام للتعليم، و تكليف مشرف تربوي ومشرفة للتواصل والتنسيق مع الضمان الاجتماعي ومؤسسة تكافل لمتابعة الاستفادة من المساعدات المادية والعينية للطلبة المصابين بالمرض لتوفير احتياجاتهم من الملابس والفرش والمستلزمات الخاصة بديلة عن التي لامستها العدوى.

150منشأة تحصل على شهادة مواءمة لتطوير بيئة عمل ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 26 رجب 1439هـ - 12 إبريل 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1631945

واس (الرياض)
حصلت 150 منشأة على شهادة مواءمة ضمن برنامج "مواءمة"، الذي أطلقته وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أخيراً، والمعني بتبنى ممارسات ومعايير مرتفعة في تهيئة بيئة العمل لتكون بيئات شاملة وأكثر مساندة للأشخاص ذوي الإعاقة.
وأكد المتحدث الرسمي للوزارة خالد أباالخيل، أن برنامج "مواءمة" الذي يندرج ضمن برنامج "توافق" لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، ويهدف إلى دعمهم وتمكينهم كقوى عاملة في القطاع الخاص، عبر زيادة وعي المنشآت عن فوائد عملهم، وتوفير أفضل الطرق والممارسات للمنشآت عن كيفية تجهيز بيئات العمل الموائمة لهم، وزيادة فرص عملهم.
وأوضح أباالخيل، أن الاشتراك ببرنامج "مواءمة" يعدّ اختيارياً للمنشآت الراغبة في تطوير بيئات عملها، والحصول على الاعتراف بذلك عبر الشهادة المعتمدة، ورغبةً بالتأكد من أن الموظفين من ذوي الإعاقة يعملون في بيئات عمل مناسبة لهم وتدعمهم.
وأشار المتحدث الرسمي، إلى أن المنشآت الحاصلة على الشهادة ستستفيد من معادلة 4:1في برنامج "نطاقات" وفقاً للضوابط المعمول بها في برنامج "التوطين"، وبحسب القرار الوزاري الصادر بذلك رقم 3249، بالإضافة إلى تكريم المنشآت المشاركة من قِبل الوزارة بحسب الضوابط التي سيتم نشرها، والاستفادة من المهارات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، مشيراً إلى أنه بإمكان المنشآت الراغبة بالحصول على "شهادة مواءمة" التقديم عليها إلكترونياً من خلال زيارة الموقع الإلكتروني.

«العمل» تعرض تجربة «مساند» لتنظيم العمالة المنزلية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 26 رجب 1439هـ - 12 إبريل 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1631929

واس (الرياض)
شارك نائب وزير العمل والتنمية الاجتماعية للعمل الدكتور عبدالله أبوثنين، في اجتماع مخصص عن العمالة المنزلية، ضمّ كل من وزراء العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ودولة الكويت، وسلطنة عمان، وذلك على هامش أعمال "مؤتمر العمل العربي" في دورته الـ 45 الذي تستضيفه القاهرة حتى 15 إبريل.
وجرى خلال اللقاء، بحث عدد من الموضوعات المتعلقة بالعمالة المنزلية، وسبل تعزيز وتطوير آليات استقدامها وتنظيمها، حيث قدّم الوفد الإماراتي عرضا حول تجربتهم في مراكز "تدبير" للعمالة المنزلية، والتحديات والحلول

المقترحة لتنظيم استقدام العمالة المنزلية في الإمارات.
كما تم في الاجتماع عرض برنامج "مساند"، أحد مبادرات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية السعودية، المعني بشؤون العمالة المنزلية وجهود الوزارة ومبادراتها لتنظيم سوق العمالة المنزلية.
واتفق المجتمعون على تشكيل لجنة فنية لدراسة التحديات والمقترحات التي قُدمت في الاجتماع، لتطوير منظومة استقدام العمالة المنزلية فيما بين هذه الدول والدول المُصدِّرة للعمالة، وعرضها على وزراء العمل في اجتماع لاحق.

«التعليم»: «الصحة» لم تبلغنا بـ«طبيعة المرض».. خصصنا ملياراً لنظافة المدارس

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 26 رجب 1439هـ - 12 إبريل 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1631894

عبدالله الغامدي (الرياض @_aalghamdi)
كشفت وزارة التعليم عن تخصيصها أكثر من مليار ريال سنويا في ميزانيتها لصيانة ونظافة المدارس، مؤكدة تصميمها على متابعة
حملتها ضد مرض الجرب في الميدان التعليمي، والحد من تفشيه بين الطلاب والطالبات، وأوضحت أن الكشف المبكر عن الحالات المصابة كان بإمكانه أن يساهم في عدم تجاوزه حدود المساحات الضيقة من الأحياء التي ثبت عدم تأهيلها صحيا.
وأضافت الوزارة في بيان صحفي أمس (الأربعاء) أن الوضع التنظيمي لقطاع الصحة المدرسية نص على تحديد ممرض من الوزارة للإشراف على خمس مدارس، ومن مهماته تفقد الحالة الصحية للطلاب، وإحالة المصابين للعلاج، كما أنشئت إدارات صحية في كافة المناطق تتولى التثقيف وتقديم الإسعافات الأولية.
وأفادت الوزارة بأنه من خلال رصد حالات جرب المدارس دونت إحصاءاتها أكثر من 1700 حالة، مؤكدة إنفاقها أكثر من مليار ريال
سنويا في صيانة ونظافة المدارس، وأن لديها ما يتجاوز 430 عيادة مجهزة مكتبيا وفق المهمات المنوطة بها، مؤكدة أن جميع البلاغات التي صدرت من المدارس كانت بين المدارس نفسها والمراكز الصحية القريبة منها، «ولم يرد من الشؤون الصحية (إدارة مكافحة الأمراض المعدية) أي تقرير أو خطاب يوضح أن الحالات التي أحيلت إليهم من المدارس قد أظهرت وجود إصابة بمرض الجرب، برغم التواصل المستمر معهم في جميع الحالات المشابهة.«
وأوضحت الوزارة أنه برغم محاولتها الحثيثة للتصدي للداء إلا أنها واجهت صعوبات بسبب عدم إبلاغ المدارس بنوع الإصابة إلا بعد أسبوع والتأكد من الاشتباه وتحويلها إلى المركز الصحي، مبينة أن اكتشاف المرض كان من المعلمين والمرشد الصحي في المدارس المصابة، بناء على ما تقتضيه أدوارهم في متابعة صحة الطلاب والطالبات والمتغيرات التي تطرأ عليهم صحيا وتفقد أحوالهم، الأمر الذي ساعد على اكتشاف الحالات في وقت مناسب ثم التعامل معها بما يستوجبه الموقف، »إلا أن الظهور الواسع للحالات في وقت واحد مرجعه إلى أن فترة حضانة المرض تمتد بين أسبوعين وستة أسابيع، وكانت بؤرته في أحياء الجالية البرماوية)الميانمارية) بحسب ما تظهره الإحصاءات، وبحسب الملاحظ ميدانيا.«
وأكدت الوزارة في بيانها أن الإدارة العامة للتعليم بمكة المكرمة عقدت اجتماعا، أقر سرعة تشكيل لجنة عليا للحد من انتشار الجرب، والتنسيق مع إدارة الشؤون الصحية لإقامة عيادات طارئة يتوافر فيها فريق مختص للتعامل مع الحالات بالاشتراك مع المرشدين والمرشدات الصحيين في المدارس التي تقع في منطقة الانتشار. كما وجهت بتعليق الدراسة في المدارس التي يوجد بها أكثر من (10 (حالات مؤكدة، وتنظيفها وتعقيمها احترازا من العدوى.

إيداع المعاشات بداية كل شهر ميلادي بدءاً من 1 يونيو

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 26 رجب 1439هـ - 12 إبريل 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1631960

واس (الرياض)
حددت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، صرف مستحقات المستفيدين وأفراد عائلة المتقاعد المتوفي بالتاريخ الميلادي بدءاً من 1 يونيو 2018م، تنفيذاً للتوجيهات بتوحيد مواعيد صرف الرواتب لكل العاملين في الدولة وفقاً للتقويم الميلادي، ولقرار المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية القاضي بتوحيد التقويم المتبع في منشآت القطاع الخاص لأداء الاشتراكات الشهرية ليكون وفق التقويم الميلادي.
أوضح ذلك المتحدث الرسمي للمؤسسة عبدالله بن محمد العبدالجبار، الذي ذكر أن المؤسسة سوف تقوم بإيداع المعاشات في حسابات المستفيدين وأفراد عائلة المتقاعد المتوفي بداية كل شهر ميلادي بدءاً من 1 يونيو 2018م.
وأشار إلى أن المؤسسة تقوم بصرف المعاشات التأمينية الشهرية المستحقة للمستفيدين مقدماً في أول كل شهر، وفقاً لما ينص عليه نظام التأمينات الاجتماعية، بحيث أن المعاش الذي يصرف أول شهر يونيو هو معاش شهر يونيو، والمعاش الذي يصرف أول شهر يوليو هو معاش شهر يوليو وهكذا في جميع أشهر العام.
وأشار إلى أن معاش شهر رمضان سيتم صرفه في موعده المحدد (1 رمضان)، ومراعاة لاحتياجات المستفيدين المادية لمناسبة شهر رمضان المبارك المتبوع بعيد الفطر السعيد، فقد اختارت المؤسسة البدء بصرف المعاش بالتقويم الميلادي من شهر يونيو لموافقته 17 من شهر رمضان، مما يعني صرف معاش يونيو بعد 17 يوماً فقط من صرف معاش شهر رمضان.
وأكد العبدالجبار، أن المؤسسة حريصة على وصول المستحقات التأمينية لأصحابها بأسرع وقت ممكن، عن طريق تحويلها بنظام سريع إلى الحسابات البنكية التي تم تحديدها من قبلهم في كافة مناطق ومحافظات المملكة.
يذكر أن المؤسسة تصرف معاشات شهرية ما يقارب (1.700.000.000) ريال، فيما يبلغ عدد المستفيدين أكثر من (360.000) مستفيد.

8معوقات تواجه المجالس البلدية

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 رجب 1439هـ - 12 إبريل 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=334914&CategoryID=5

خلص أعضاء في المجلس البلدي بالأحساء إلى أن 8 معوقات وصعوبات تواجه المجالس البلدية. وشدد عضو المجلس البلدي عبدالعزيز المخايطة، على ضرورة إعادة هيكلة العلاقة بين المجلس والجهاز التنفيذي في الأمانة، وضرورة وضع معايير لانتخاب واختيار الكفاءات لعضوية المجلس، وتوظيف كوادر تتولى العمل الإداري داخل جهاز الأمانة بالمجلس البلدي.
جاء ذلك، في أعمال الورشة المفتوحة التي نظمها المجلس البلدي بالأحساء في فندق الأحساء إنتركونتيننتال بمشاركة 50 شخصية فاعلة بينهم نساء.

وأعلن رئيس المجلس الدكتور أحمد البوعلي، خلال أعمال الورشة، إطلاق برنامج «أصدقاء المجلس» في التاسع من رمضان المقبل، بينهم نساء وشباب وأطفال ومتقاعدون ومتخصصون.

قسوة مجتمع !

المصدر: جريدة الحياة الخميس 26 رجب 1439هـ - 12 إبريل 2018م *
http://www.alhayat.com/Opinion/taghreed-altassan/28697157

تغريد الطاسان

على رغم كل التحديثات في مجتمعنا، إلا أنه لا يزال لبعض الأمور حضورها الأقوى وسطوتها المبالغ فيها والتي تفرض نفسها واقعاً لا مفر منه، يلزمنا بخيارات صعبة لا خلاص منها بسهولة.

تابعنا أخيراً، الحديث عن «معنفة أبها» والمقطع المتداول عنها، وهذا المقطع غيض من فيض مقاطع تبثها لنا مواقع التواصل، تجعلنا نمسك بعقولنا ونربط على قلوبنا، ونقول: هل من المعقول أن يحدث هذا في مجتمعنا؟ وهل ما تزال هذه اللغة حاضرة، وما تزال هذه الممارسة العنيفة هي الصوت الأعلى؟

لن أدخل في تفاصيل القضية، ولن أمارس دور المحقق في صدقيتها من عدمها، فهذا الأمر من شأن المختصين والجهات ذات العلاقة، ما يهمني في الأمر هو أن مثل هذه القضايا تحدث فقط للأطفال والنساء، وأن ما يصل لمنبر وسائل التواصل أقل بكثير من الواقع، وأن من يمارس دور المتفرج الصامت كثيرون.

ما تزال جهاتنا التشريعية والرقابية عاجزة عن الحماية قبل حدوث الضرر، وما يزال الكثيرون يتساهلون ويتجبرون لأنهم على يقين ألا عقوبة رادعة تنتظرهم، وللأسف أن كل امرأة تتعرض لتعنيف فإن الكل سيلقي باللوم عليها، وأنها من جلبت الفضيحة لأهلها، وأنها هي من تسبب في العنف عليها، قائمة طويلة تخنق كل امرأة تدفع ضررا عن نفسها، أو تريد حفظا لحياتها ومستقبلها وبحثا عن حقوقها، حتى الطفل المعنف أو المعذب دائما يتهم أن هناك امرأة خلفه، وأن الحقوقيات ودعاة التغريب هن من يسعين لتشويه صورة الرجل السعودي، لأجل البحث عن إسقاط الولاية ونزع القوامة!

الجهات المعنية، وعلى رغم تعدد القصص والحكايات، ما تزال تقف عاجزة، فكل ما تفعله مسكنات لا عافية تدوم بعدها، أعتقد أنه لن يستقيم الأمر من دون سن تشريعات تجعل كل من يفكر في الإقدام على فعل مثل هذا «العنف» يفكر ألف مرة، مثال على ذلك، عملنا معارض وبرامج ودورات وأفلام لتحذير الناس من السرعة وقطع الإشارة، ولم يردعهم مثل العقوبات المالية، لذا أصبح السائق ملتزما على رغم أنفه .يجب أن نبحث عن مصلحته بالقرارات المؤلمة، وهذا ما ينقص ملف العنف الأسري.

للأسف، كل القصص أو غالبها تنتهي بعقوبات سخيفة، وتكون الضحية فيها امرأة لا حول لها ولا قوة، إن اختارت نصرة نفسها خسرت أهلها ومجتمعها، وخرجت من سجن لسجون أكبر، مللنا «الهاشتاقات» والبرامج الحوارية ودعاوي الناشطين ومبادرات المحامين، كل تلك لم تحرك ساكنا، وما تزال كرة الثلج تكبر وتكبر!

للأسف عندما نعيش في الخارج لظروف دراسة أو عمل، لا يجرؤ أحد أن يعتدي على أهله أيا كان خطأهم، لأنه يعرف أن مجرد اتصال من جار فقط، سيجعله في غياهب لا نور بعدها، ويعرف أن الجهات هناك عندما تتعامل مع هذا الأمر، لن ترحم رجلا أبدا، وستفعل أي شيء لأجل المرأة والطفل. في مجتمعنا، لا تزال آلية التعامل مع البلاغ تتم في إطارات ضيقة، وكأن الضحية هو المجرم، وما إن تخرج القضية للسطح، حتى تجد ألف تكذيب ومليون ضغط، وتهديد من هنا ووعود من هنا، فتضطر لأنها بلا قانون قوي رادع أن تتنازل فيزداد الطغيان عليها، ومن يفكر بالمساعدة أو يدافع عن ضحية، ستنتظره لائحة طويلة من الاتهامات، وستهب العائلة والقبيلة وكل من يمت لهم بالصلة بالذود عن شرف وسمعة العائلة، ولا أحد يفكر في مصير ذلك الطفل ولا تلك المرأة.

بلادنا تشهد موجة تحديث في أنظمتها ليست بالسهلة، وأحاديث ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عن المرأة في الإعلام الغربي تخبرنا بالكثير الواعد، وتجعلنا نمسك بحبل أمل متين طرفه الآخر ولي أمر قوي أمين، لذا لا بد لكل المؤسسات والهيئات ذات العلاقة، أن تدع البيروقراطية والمحسوبية والخوف المبطن، وتقدم حلولا سريعة بعيدة عن المحسوبيات

الاجتماعية تحفظ للمرأة والطفل إنسانيتهم وكرامتهم في الوقت الذي تحفظ فيه لمجتمعنا سيرته وطيبته وحسن تعامل أهله، فآخر ما قاله رسولنا الكريم قبل وفاته «استوصوا بالنساء خيرا».. فهل استوصيتم بهن خيرا؟

المجتمع جاهز لقانون التعنيف

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 رجب 1439هـ - 12 إبريل 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=36774

نادية الشهراني

خوف المعنفات من عواقب التبليغ عن التعنيف عليهن وعلى أبنائهن واستقرارهن هو ما يجعل المعنفين يتمادون في استعراض سلطتهم العضلية والفكرية على ضحاياهم

بدون ديباجة هذه المرة سأقول لكم شعوري باختصار، أنا منزعجة، بل مجروحة حقًّا، وأتألم لكل المعنفات اللاتي سمعنا أصواتهن، وربما أكثر للأصوات التي لم يسمعها أحد ولم يعلم عنها أحد.

يقول البعض إن العنف ازداد فجأة، وأظنه لم يزدد ولم يظهر فجأة، بل اختلفت نظرتنا له، وطريقة تعاملنا معه، كما أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي في إظهاره للسطح بطريقة تجعل تجاهله والتغاضي عنه بطريقة النعامة غير ممكنة وغير أخلاقية.

للأسف يتعامل أغلبيتنا مع قضايا المجتمع بطريقة (هذا لن يحدث لي)، وغالبا تدور الدنيا ويثبت العالم كرويته مرة أخرى، ويحدث لنا أو لمن نعرف ما كنّا نستبعد حدوثه تماما، فالصرخة التي شقت ظلام الليل في أبها قد تسمع مثلها في بيت ابنك أو ابنتك، والسكين التي ارتفعت في الحفر أو في الجنوب قد تصلك طعنتها وتتجرع مرارة أحداثها أو تبتلى بها.

لذلك أقول وبالله التوفيق، لا بد أولا من تجريم التعنيف، وأعني بالتجريم اعتباره جريمة كبرى تستوجب التوقيف والمحاكمة، ولا يسقط فيها الحق العام حتى لو أسقط المعنف أو المعنفة حقه الخاص، فللدولة قانون وهيبة يجب أن تحترم، والعبث بقيم الأمن والأمان داخل البيوت ينزعهما من الشارع، وما فوضى التخريب الحاصلة حولنا إلا من تداعيات العنف والغضب الدفين.

علينا ثانيا أن نمتلك سجلا قانونيا حكوميا مرتبطا برقم الأحوال المدنية لكل شخص نعرف من خلاله قضايا التعنيف المسجلة على أي شخص على مستوى الدولة. هذا السجل تتم إتاحة الاطلاع عليه للمتخصصين في الإجراءات الرسمية كفحوص الزواج أو الفحص الوظيفي أو فحص الابتعاث أو الترشيح لأي وظيفة من الوظائف الممتازة في الدولة أو المؤسسات الدولية، حماية للمجتمع من المعنفين، وكسرا لدائرة السرية التي يحتمي بها المعنفون من جرائمهم تجاه من يشاركونهم السقف نفسه. هذه الخطوة ستجبر غير الآدميين على استكشاف الجزء الآدمي من ذواتهم وتهذيب أخلاقهم، وكذلك سيدعو الأهالي لتربية أبنائهم وبناتهم.

ثالثا وهو الأهم، على المؤسسات المعنية التعليمية أو الصحية أو القانونية مراجعة طريقة التعامل مع المعنف عند الاكتشاف أو المعالجة أو التبليغ. التبليغ ليس اختيارا، بل هو واجب مهني وقانوني يعاقب من يخالفه.

عندما يصل الإنسان للحد الذي يستنجد بالدولة على شخص قريب منه كأب أو أخ أو أم فهذا معناه أنه يتعرض لما لا يمكنه احتماله، الحل لا يكون بإبلاغ المعنَّف أن هناك من يشتكيه أو بلغ عنه، بل باقتياده للتحقيق عاجلا وإبعاده عن المتضرر وإجراء الكشف الطبي والتقييم النفسي الملائم لجميع الأطراف قبل أن يتم البت في القضية أو طيها.

في حالة النساء، أعرف كغيري أن خوف المعنفات من عواقب التبليغ عن التعنيف عليهن وعلى أبنائهن واستقرارهن هو ما يجعل المعنفين يتمادون في استعراض سلطتهم العضلية والفكرية على ضحاياهم.. لقد تأخر إقرار قانون التعنيف كثيرا، وأتمنى كغيري أن يرى النور قريبا، لا يستطيع أي إنسان سويّ العقل والإنسانية أن يتجاهل صرخات الضعفاء لأنها لا تحدث له.

كاريكاتير

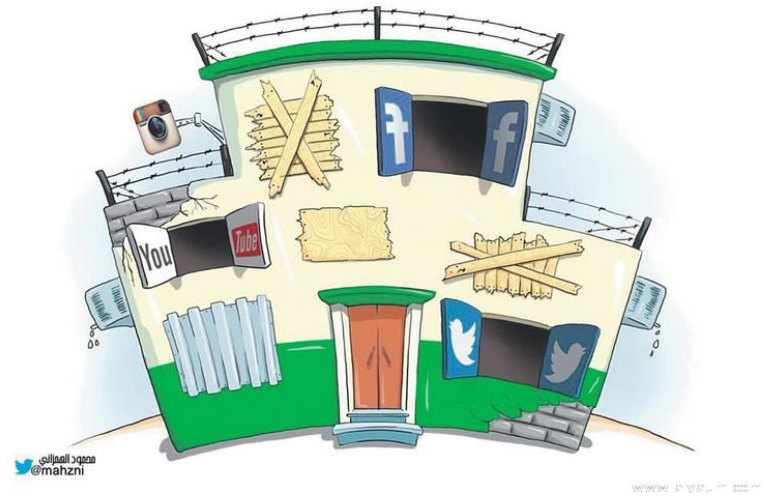	اليوم **المصدر: جريدة اليوم الخميس 26 رجب 1439هـ - 12 إبريل 2018م** http://www.alyaum.com/article/4238553
	الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com **المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 26 رجب 1439هـ - 12 إبريل 2018م** http://www.aleqt.com/2018/04/12/article_1367806.html